بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : 16/1/1/٨
التاريخ : ٣ / رجب /١٤٤٢هـ
الموافق : ١٥ / فبراير/ ٢٠٢١م
اليوم : الأثنين

محضر تقريري للجلسة ٨ /١/١/١٦

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الثامنة من الفترة الأولى للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السادس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين بتاريخ ٣ / رجب /١٤٤٢هـ الموافق ١٥ / فبراير /٢٠٢١م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى
٢- الأخ / عبد الباسط علي الهادي محافظ محافظة صنعاء
٣- اللواء / رزق صالح الجوفي مستشار وزير الداخلية
٤- الأخ / عبد العزيز مجاهد العنسي رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني

وعدد من المختصين فى الجهات ذات العلاقة

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

ثم استمع المجلس الي التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمات بشأن عدم قيام الحكومة بتنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بموضوع الاعتداء والنهب والسطو واستحداث مباني سكنية على الارض المخصصة للمرافق الخدمية العامة الواقعة في امانة العاصمة شارع الخمسين جنوب الاصبحي..

ثم أشار الأخ / رئيس المجلس بأن قضية محافظة صنعاء وتداخلها مع أمانة العاصمة قد نوقشت أكثر من مرة وللأسف لم يتم شيء من قبل الحكومة .. وخلال النقاش أكد الإخوة الاعضاء علي أهمية حل مشاكل التداخل بين امانه العاصمة ومحافظه صنعاء او دمج المحافظة مع الأمانة لأن الوضع سيئ في المحافظة وهناك تداخل في جباية الايرادات والاختصاصات والضحية المواطنين .. كما ان مكاتب المحافظة متشتته في داخل امانة العاصمة ، مطالبين بإنزال المخططات العمرانية الحديثة من الهيئة العامة للأراضي بدلاً من المخططات السابقة كونها قديمة ولا تواكب التطورات الحاصلة في امانة العاصمة والمحافظة .

كما ان الهيئة تقوم بتخطيط مرافق عامة في اراضي ليست ملك للدولة بل ملك للمواطنين ولا يتم تعويضهم لذلك لابد ان يتدخل القضاء والتأكد من الوثائق الخاصة بملكية هذه الاراضي التي تدعي الدولة بانها ملك لها لان (٩٠٪) من مشاكل اليمن هي في الاراضي لذلك على الهيئة العامة للأراضي ان تعمل برنامج دقيق ومزمن تحصر فيه جميع مشاكل الاراضي بمراعاة ما ورد في الرؤية الوطنية وانزال المخططات في الاراضي البيضاء بدلا من البناء العشوائي في هذه الاراضي ..

منوهين بأن علي الحكومة ممثلة بوزارة الاشغال وأمانه العاصمة والادارة المحلية ومحافظه صنعاء والهيئة العامة للأراضي وضع حلول سريعة للتداخلات الموجودة في احياء محافظة صنعاء مع أمانه العاصمة.

بعد ذلك اوضح الأخ / محافظ صنعاء بأن المحافظة لديها مشاكل كبيره وقديمة وقيادة المحافظة تسعي بكل جهد لحل هذه المشاكل منها شق الطرقات وصيانة للطرق الرئيسية وهي فعلا شبه مدمرة والمفترض أن الصيانة للطرق الرئيسية علي صندوق صيانة الطرق.. كما انه يفترض ان تدفع لنا ايضا (٣٠٪) لصيانة الطرق الفرعية ولكن لم يتم شيء ولم نستلم ريال واحد من هذه المبالغ والمحافظة تقوم بصيانة بعض الطرق الرئيسية والفرعية من مواردها الخاصة وقد قامت المحافظة بإصلاح جسر دار سلم ، ونعتبره انجاز كبير وبالنسبة لطريق بني حشيش فقد تم التعاقد مع المقاول ودفعت المحافظة دعم مع صندوق صيانة الطرق (٤٠) مليون ريال ، وفيما يخص التداخل الحاصل بين الأمانة والمحافظة أكد بان هناك قرار رئاسي سوف يصدر بتشكيل مجلس ادارة برئاسة امين العاصمة ومحافظ صنعاء نائب له .. كما ان هناك لجنة مشكلة من خمس وزارات سوف تلتقي بنا لنوضح لهم ما تعانيه المحافظة وقد قدمنا لهم تقريراً مفصلاً بذلك .. وفيما يخص التوصيات التي ذكرها التقرير القضية منظورة لدي القضاء بموجب تكليف الجهات المسؤولة وليس للمحافظة دخل وهناك (٧٢) مدعي في هذه الارض ومحافظة صنعاء من ضمنها وماحكم به القضاء نحن علي استعداد لتنفيذه.. وفيما يخص التخطيط سواء في محافظة صنعاء او غيرها نحن لم نقم بهذه المخططات والتظليلات علي الاراضي للخدمات العامة حيث يتم التخطيط في اراضي ليست ملك للدولة وليس لدينا وثائق حتي ندافع عنها ونستدعي للدفاع عنها وهي ملك الغير والتظليل لا يثبت الملكية وللأسف لا نستطيع ان ندافع عنها ولا نتهجم علي حق الغير ، كما اننا في المحافظة لانعرف اين املاك الدولة وسبق وان ناشدنا رئيس الهيئة العامة للأراضي منذ سنة بأن نقوم معا بالتخطيط لان ليس من اختصاصنا ذلك ولا يسمح لنا ونحن مع تنفيذ القانون بذلك وكذا المجتمع ليس لديه مانع المشكلة مع الجهات المختصة .

كما استمع المجلس الي توضيح من الأخ/ رئيس الهيئة العامة للأراضي بخصوص التوصيات الواردة في التقرير .. حيث اوضح بان التقرير نوقش كثيرا مع الجهات المعنية ولكن في الأخير تم تشكيل لجنة من رئيس المجلس السياسي كون المدعيين في هذه الارض (٧٢) مدعي من ضمنهم الهيئة ومحافظة صنعاء وما جاء من هذه اللجنة سوف يتم تنفيذه ، فيما يخص التخطيط فقد كان يتم الخطيط بدون معرفه المالك للأرض هل هي لاشخاص أو ملك للدولة او للأوقاف وكان يتم بالحجز وهناك (١٥٠٠) ارض محجوزة للخدمات العامة موكدا بأنه الهيئة تقوم اليوم بالتخطيط وفقاً للقانون الصادر من المجلس ١٩٩٥م .. مطالبا المجلس بسرع البت في قانون السجل العقاري العيني الموجود لدي المجلس منذ فتره طويلة لأنه الحل لكل هذه المشاكل .

ثم اقر المجلس إعادة التقرير الي اللجنة لمزيد من الدراسة لما تضمنه التقرير ، وكذا التداخلات بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء بحضور الجهات المعنية بالحكومة.

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء